


المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

جسر التنمية

# سياسات تطوير القدرة التنافسية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد الثالث والثمانون - مايو/ أيار 2009 - السنة الثامنة

# أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

*والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،*

**د. عيسى محمد الغزالي**
**مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت**

# المحتويات

# سياسات تطوير القدرة التنافسية

إعداد : د. رياض بن جليلي

### أولاً : مقدمة

يتناول هذا العدد من جسر التنمية التطورات الخاصة بدور الدولة التنموي وما صاحبها من تركيز على قضايا التنافسية في ظل التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي. كما يتضمن عرضاً لأهم أدوات الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، وذلك من خلال سوق السلع وسوق الأصول، ودور السياسة العامة في تحديد مدى جاهزية بلد ما للمنافسة عالمياً، و سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية بالاعتماد على آخر نتائج الوضع التنافسي للمنطقة، التي تضمنها تقرير التنافسية العربية الذي أصدره المعهد العربي للتخطيط عام 2006.

**مع الانفتاح والتحرير الاقتصاديين وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات ذات العلاقة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.**

### ثانياً : تطور دور الدولة وازدهار المنافسة المحلية والدولية

إتجهت إقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية.

مع الانفتاح والتحرير الاقتصاديين وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات ذات العلاقة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

تبين تلك الأدبيات أن مناقشة المنافسة الدولية ترتكز على مسألتين أساسيتين :

- تتعلق الأولى بالمفهوم من حيث معنى المنافسة الدولية ومضمونها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها،
- تتعلق والثانية بمؤشرات المنافسة الدولية وأساليب قياسها والسياسات الوطنية المعززة لها.

تتجسد الأهداف الوطنية التي تسعى الدولة لتحقيقها في التنمية الشاملة المتمثلة في زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة، وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم و الصحة وحماية البيئة، كما تشمل أيضًا المساواة الأكبر في الفرص والحريات السياسية والمدنية.

وبالرغم من عدم تعرض الهدف الإنمائي لتغيير جوهري منذ خمسينات القرن

العشرين، إلا أن دور الدولة في تحقيق هذا الهدف قد تطور وتبدل في ضوء تطور وظائف الدولة في الشأن الإنمائي.

وفي ظل مفهوم الدولة الليبرالي، كانت وظائف الدولة تنظيمية، مقتصرة على الحد الأدنى: الأمن والقضاء والجيش والدبلوماسية. أما سائر الوظائف الأخرى فقد كانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان من المحظور على الدولة التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكانت المنافسة أساسًا منافسة محلية وكان يترك للأسواق المحلية تحديد الإجابات على التساؤلات لأي نظام إقتصادي والمتمثلة في: ماذا وكيف ولمن ننتج؟ في ظل السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تحدد البيئة التي تجري فيها التفاعلات بين المتعاملين في إطار هذه التساؤلات الثلاثة.

في السنوات اللاحقة للانهيار الاقتصادي العالمي، الذي تلا الكساد الكبير في عقد الثلاثينات من القرن، تطورت وظائف الدولة في ضوء الأهداف التي سعت لتحقيقها، وأهمها رفاهية المواطنين من خلال تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي الوطني. وقد تجسد هذا التوجه بقيام الحكومة بتوفير سلع وخدمات وتوجيه الإنتاج، واستهداف توزيع عادلٍ للدخل واستخدام حسن لموارد البلادِ. وفي ظل دولة الرفاه أصبح تدخل الحكومة بارزًا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية: تشجيع بعض المشاريع من خلال الإعانات أو الإعفاء الضريبي، الحد من البعض الآخر بالمنع وفرض الضرائب العالية، ومنع مزاحمة السلع الأجنبية للسلع المحلية بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد. وأصبحت الدولة في العديد من الدول هي التي تحدد ماذا وكيف ولمن الإنتاج، وانحصر التنافس المحلي.

**في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل، وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة تردي الأوضاع الاقتصادية بتصميم وتبني وتنفيذ برامج استقرار وتصحيح إقتصاديين، بدأ الدور الإنمائي للدولة يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي.**

لقد صاحب تطور وظائف الدولة توسعاً في النفقات العامة في العديد من الدول، وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم والعمر المتوقع عند الولادة. وبالرغم من الإنجازات في هذه المجالات، فإن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية والتطوير والتجديد كانت دون المستوى المتوقع، الأمر الذي دفع العديد من الدول، المتقدمة منها والنامية، إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي، الذي تمثل في أزمة المديونية الخارجية، والانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية الرئيسة، و تدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية، وارتفاع أسعار الفائدة، واضطراب أسواق الصرف، وخلل موازين المدفوعات الخارجية، وتباطؤ معدلات النمو وازدياد الفقر في أنحاء كثيرة من العالم، أخذت مسألة إعادة النظر في دور الدولة بالشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها.

في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل، وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة تردي الأوضاع الاقتصادية بتصميم وتبني وتنفيذ

برامج استقرار وتصحيح إقتصاديين، بدأ الدور الإنمائي للدولة يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي الذي يرتكز على ثلاثة محاور هي:

1. التحرير الاقتصادي: إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.
2. إصلاح القطاع العام: تحسين إدارة المصروفات العامة، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصيصها أو إعادة هيكلتها.
3. سياسة إقتصادية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

في ظل الدور التصحيحي للدولة، برزت المبادئ الجوهرية لاتفاق واشنطن التي تتلخص بما يلي:

- على الحكومات ممارسة الانضباط المالي حتى تتجنب الحاجة إلى ضرائب التضخم.
- يجب تحويل أولويات الإنفاق العام من المجالات الحساسة سياسيًا إلى الحقول المهملة ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة وإمكانية تحسين توزيع الدخل.
- يجب على الإصلاح الضريبي توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض المعدلات الحدية، وضرورة إيجاد طرق لتحصيل ضريبة على رأس المال الهارب.
- ضرورة تحرير رأس المال جزئياً.
- وجوب المحافظة على أسعار صرف تنافسية.
- وجوب إحلال التعريفة الجمركية مكان حصص الواردات.
- وجوب إزالة معيقات دخول الشركات الأجنبية، وعلى الشركات الأجنبية والشركات المحلية أن تتنافس في ظل شروط متساوية.
- ضرورة تخصيص شركات القطاع العام.
- على الحكومات إزالة التنظيم أو الضوابط غير المبررة بمعايير الأمان، وحماية البيئة، والرقابة الاحترازية للمؤسسات المالية.
- وجوب حماية وصيانة حقوق الملكية.

هذه المبادئ التي يجب على الحكومات الالتزام بها في ظل دورها التصحيحي، وهي تفاصيل لاستراتيجية التنمية المعتمدة على اقتصاد السوق الحر، تؤكد على حرية الأسواق وعلى المنافسة المحلية والدولية لتحقيق التصحيح المنشود كشرط ضروري ووسيلة في نفس الوقت لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم القادر على تحسين ورفع مستوى معيشة السكان من خلال التنمية الشاملة.

## ثالثاً: تعريف المنافسة

ليس هناك من يتوفر تعريف متفق عليه لمفهوم المنافسة، الأمر الذي يعني أن تعبير المنافسة يوحي بمعانٍ كثيرة للعديد من المهتمين به. فالبعض يربط المفهوم بالتكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف، والبعض الآخر يربطه بالقيادة التقنية أو معدل النمو والإنتاجية أو بميزان التجارة الخارجية . وفي بعض الأحيان لا يكون النقاش حول الأوضاع الراهنة للاقتصاد، بل حول سلوك المتعاملين على أساس ارتباط مفهوم المنافسة بالتسابق أو الخصومة.

إن مفهوم المنافسة الدولية، إذا ما تم تعريفه بطريقة أو بأخرى، فهو امتداد أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتسمة بالكفاءة. وللكفاءة أبعاد أهمها:

- كفاءة تخصيص الموارد، وتستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها، أي أن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية أو ما يقرب منها.
- كفاءة الحجم، وتستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما، الصناعة مثلًا، بحيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل.
- الكفاءة التقنية، وتستوجب اختيار فن الإنتاج الذي يحقق إنتاج السلع بأقل تكلفة.
- الكفاءة الحركية، وتستوجب تنشيط الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحوث والتطوير.
- الكفاءة السينية المرتكزة على التنافس والتنظيم، وتستوجب توفير الظروف التنافسية خارج المؤسسة وكذلك الظروف التنظيمية داخلها، للضغط على الإدارة لبذل أقصى الجهود الممكنة لخفض التكاليف.

**إذا ما تم تعريف مفهوم المنافسة الدولية، بطريقة أو بأخرى، فهو امتداد أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتسمةٍ بالكفاءة. يعتبر اقتصاد ما تنافسياً إذا ما تمكن من النمو دون قيد علىٍ ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من اقتصادات أخرى.**

ومضمون كفاءة تخصيص الموارد هو أنه ليس بالإمكان إعادة توزيع عوامل الإنتاج لزيادة المنتج أي الحصول على حجم أكبر. وتستوجب كفاءة الإنتاج تساوي نسب الإنتاج الحدي لعوامل الإنتاج في جميع السلع المنتجة. ويكون سعر السلعة في السوق التنافسية مساو للتكلفة الحدية لإنتاجها. و تفترض كفاءة الحجم وجود حجم أمثل للمؤسسات يجب المحافظة عليه حتى لو أدى ذلك إلى تدخل الدولة ووضع قيود على عدد المؤسسات في القطاع المعني. وهنا يمكن الإشارة إلى أن عدد المؤسسات في قطاع ما يعتمد على حجم السوق، ومع انفتاح منافذ للتصدير في الأسواق العالمية فإن حجم السوق يرتفع. أما كفاءة التقنية، فإنها تفترض أن فنون الإنتاج بمواصفاتها معروفة ومتاحة لمن يرغب في اقتنائها، وهذه فرضية قد لا تتحقق عمليًا لسبب أو لآخر. وبالنسبة للكفاءة الحركية، فإنها تعتبر محددًا أساسيًا في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

والشركة في السوق التنافسي، ونظرًا لصغر حجم الشركة قياسًا بالسوق التنافسي، فإنها لا تستطيع التأثير على السعر، ويمكنها بيع كل ما تنتجه. ويمكن اعتبار الشركة تنافسية إذا ما استطاعت المحافظة على أرباحها، وتكون منافساً قوياً إذا ما تمكنت من زيادة نصيبها من السوق وأرباحها أيضًا.

يعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا ما تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من إقتصادات أخرى. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى اختلاف نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد، فعلى المستوى الأول (الشركات) فإن مضمون المنافسة هو رابحون وخاسرون، وعلى

المستوى الآخر (الاقتصاد) فإن نجاح دولة في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل دول أخرى، فنمو الصادرات يحدث طلبًا على الواردات.

تعرّف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية المنافسة الدولية "بأنها قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي للمواطنين".

ويعرّف تقرير المنافسة العالمية منافسة الدولة بأنها "القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المنافسة بأنها "الدرجة التي تستطيع بها الدولة، في ظل أسواق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها على المدى الطويل".

وينطلق تقرير التنافسية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط من أن التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية، في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية".

**تعريف المنافسة الدولية الذي يتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات يربط مفهوم المنافسة الدولية بالسياسة الاقتصادية للبلد المعني من جهة، ويبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة ثانية.**

يرتبط تعريف التنافسية بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في تحقيق توازن داخلي وخارجي في المدى القصير، وتحقيق أعلى معدل نمو في مستويات معيشة السكان في المدى الطويل. ويعرف التوازن الداخلي بأنه الحالة التي يحقق فيها الاقتصاد أدنى معدل بطالة متسق مع معدل تضخم مقبول أو مستهدف. أما التوازن الخارجي، فيعرف بأنه الحالة التي يتحقق فيها مستوى مرغوب وقابل للاستمرار في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. في ظل هذه الأهداف، فإن درجة المنافسة الدولية المرغوبة ترتبط بمستوى سعر صرف حقيقي وسياسات محلية مناسبة تؤمن التوازن الداخلي والخارجي.

إن تعريف المنافسة الدولية الذي يتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات يربط مفهوم المنافسة الدولية بالسياسة الاقتصادية للدولة المعنية من جهة، ويبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

## رابعاً: المنافسة الدولية: أدوات الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي

### الربط مع سوق السلع

إن أداة الربط في سوق السلع على المستويين المحلي والعالمي هي سعر الصرف. فالسعر المحلي $P_d$ بالعملة المحلية والسعر العالمي $P_w$ بالعملة الأجنبية لسلعة ما مرتبطان من خلال سعر الصرف $e$. يتطلب تساوي سعر السلعة في السوق المحلية والسوق العالمية تحقيق المعادلة التالية:

سعر السلعة في السوق المحلية بالعملة المحلية

=

سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية

$eP_w = P_d$

أو

سعر السلعة بالسوق المحلية بالعملة الأجنبية

=

سعر السلعة بالسوق العالمية بالعملة الأجنبية

$P_w = P_d/e$

مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الاقتصاد المحلي، ويرفع قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة في الأسواق العالمية.

ولكن الواقع يشير إلى عدم تساوي أسعار السلع محلياً ودولياً. وفي ضوء ذلك، يمكن تعر يف سعر صرف حقيقي Re باعتباره مساوياً نسبة الأسعار المحلية بالدينار مثلاً $P_d$ إلى الأسعار الأجنبية بالدينار $eP_w$ :

$$Re = P_d / e P_w \quad (1)$$

ويلاحظ من هذا التعريف أن سعر الصرف الحقيقي يساوي واحد في حالة تساوي سعر السلعة محلياً وعالمياً بعملة واحدة. وفي الحالات الأخرى، يكون سعر الصرف الحقيقي أكبر أو أقل من واحد، عندما يكون السعر المحلي $P_d$ أكبر أو أصغر من السعر العالمي $eP_w$ على التوالي.

السعر الحقيقي الذي تم تعريفه أعلاه، يمكن اعتباره مقياسًا للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية. فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية. فإذا ما ارتفع سعر الصرف الحقيقي Re ، فإن ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني انخفاضاً في قدرة السلع المحلية على المنافسة.

فإذا ما اعتبرنا أن حركة سعر الصرف الحقيقي تعكس تطور القدرة التنافسية للاقتصاد، فإن معرفة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف الحقيقي تفيد في تحديد العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للاقتصاد، حيث تفيد العلاقة (1) التي تعرّف سعر الصرف الحقيقي على أن العوامل المؤثرة فيه هي: السعر المحلي والسعر العالمي وسعر الصرف الاسمي:

- واضح من هذه العلاقات أن سعر الصرف الحقيقي) أو القدرة التنافسية) يرتفع (تنخفض) بارتفاع الأسعار المحلية أو بانخفاض الأسعار العالمية أو بانخفاض سعر الصرف.
- كما يبدو واضحًا أن هذه النتائج لا يعتد بها لأنها تحصيل حاصل من تعريف سعر الصرف الحقيقي المبين في المعادلة (1). لذا فإن الأمر يتطلب معرفة العوامل المؤثرة في كل من السعر المحلي والسعر العالمي وسعر الصرف، ذلك إذا ما رغبنا بالوصول إلى نتائج مفيدة في تصميم سياسات إقتصادية تدعم تحقيق هدف النمو المستديم وتحسين مستوى معيشة السكان.

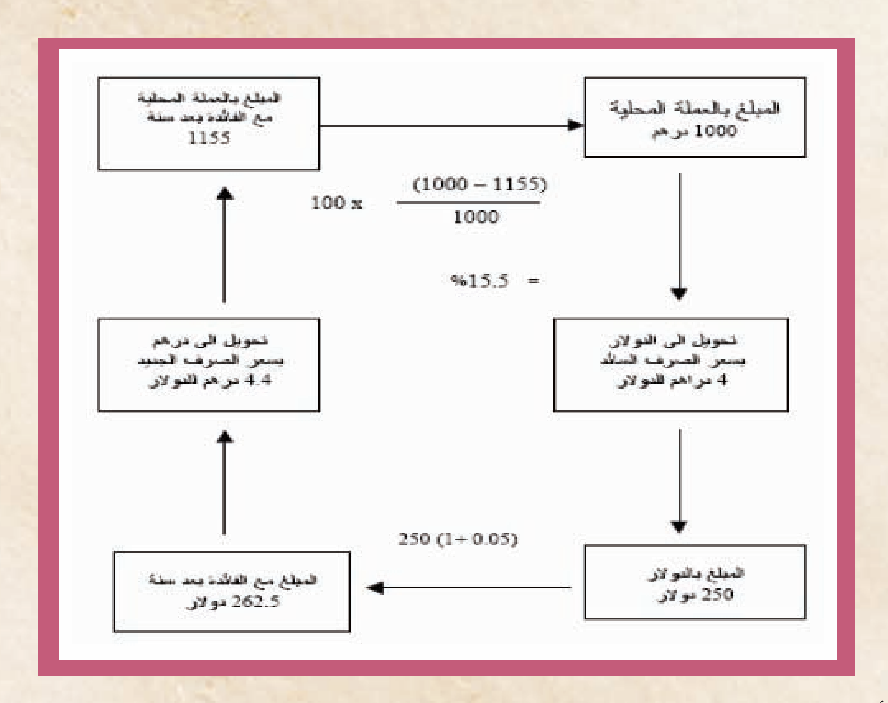
### الربط مع سوق الأصول

يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال سوق الأصول أيضًا. ويتكون

سوق الأصول من أصول محلية وأصول أجنبية. و تكون الأصول المحلية منها أو الأجنبية إما عينية أو مالية.

ويختار المقيمون أصحاب الثروة بين هذه الأصول المختلفة استنادًا إلى المقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول. و يفيد المعيار البسيط الواضح بأن المستثمر يختار الأصل الذي يدر عليه عائدًا أكبر في ظل درجة مخاطرة واحدة.

ويجب أن تكون المقارنة بين العوائد يجب أن تكون بالعملة نفسها، وعليه فإن سعر الصرف يلعب دورًا مهمًا في اتخاذ القرار. فعلى سبيل المثال، لنفرض أن سعر الفائدة في سوق نيويورك هو 5 في المائة سنويًا بالدولار الأمريكي، ويتوقع أن يرتفع سعر الصرف (سعر الدولار بالعملة المحلية) بمعدل 10 في المائة خلال السنة. في مثل هذا الوضع يكون العائد بالعملة المحلية من وديعة في نيويورك بالدولار 15.5 في المائة، كما هو مبين في الإيضاح التالي:




أي أن إجمالي العائد من استثمار ما يعادل وحدة واحدة من العملة المحلية في وديعة دولارية =

(1+ سعر الفائدة ) × ( 1+ نسبة التغير في سعر الصرف) - 1

إذا تلعب العلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال سعر الصرف دوراً مهماً في المنافسة بين الدول في الأسواق العالمية. والمنافسة في هذا المجال هي منافسة في الأسعار أو المنافسة السعرية.

## خامساً: المنافسة الدولية: دور السياسة العامة

تواجه الدول العديد من المشاكل الاقتصادية المختلفة متمثلة في الخلل في موازين المدفوعات، والبطالة، والتضخم، والركود.

وترتبط هذه المشاكل بالسياسات الاقتصادية المحلية التي تتبناها وتنفذها الدول المعنية، كما أنها ترتبط أيضًا بالسياسات الاقتصادية للدول الأخرى.

السياسة الاقتصادية التوسعية تؤدي في المدى القصير إلى فائض طلب يؤثر عكسيًا على الأسعار المحلية وميزان المدفوعات، ويضع ضغوطًا على سعر الصرف. والمبالغة في سعر الصرف تنعكس سلباً على ميزان المدفوعات وبالتالي على النمو والعمالة، وعلى المديونية الخارجية وعبء خدمتها. وفي ظل أوضاع كهذه، وفي ضوء التحرير الاقتصادي بشكل عام، وتحرير التجارة الخارجية على وجه الخصوص، يثور التساؤل حول علاقة المنافسة الدولية بمثل هذه البيئة ودور السياسة العامة في رفع القدرة التنافسية.

كما أن محددات جاهزية دولة ما للمنافسة عالميًا والتأقلم مع الأحوال المتغيرة يتأثران بالسياسات النقدية والمالية، وبأسواق عوامل الإنتاج، وبالاستثمار، وبالتجارة الدولية والقيود التجارية : التعريفات والقيود الكمية. وتجدر الملاحظة بأن التخصص الدقيق يرفع القدرة التنافسية ويعمل كمحفز للاختراعات والتقنية المتقدمة والنمو.

### محددات مستوى دخل الفرد

يمكن تصميم سياسات ووضع إجراءات لرفع متوسط الدخل في ضوء معرفة العوامل المحددة له. ويتولد الدخل بإنتاج سلع وخدمات مطلوبة محلياً أو خارجياً، من خلال عملية إنتاج تجمع خدمات عوامل الإنتاج مع فنون الإنتاج (التقنيات) والتنظيم والإدارة، ممثلة في دالة الإنتاج التالية :

$$Q = AF(K, L)$$

Q= الناتج من السلع والخدمات
A = المعرفة والمؤسسات والتنظيم
F= دالة الإنتاج
K= رأس المال في الإنتاج
L = العمل في الإنتاج

وبافتراض أن عدد السكان هو N، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي $P_dQ/N$ حيث $P_d$ هو مؤشر السعر المحلي. وإذا ما افترضنا أن الدخل ينفق على سلع وخدمات محلية ومستوردة، فإن تكلفة المعيشة C تعتمد على السعر المحلي $P_d$ وسعر الواردات $P_m$ ، ويمكن وضعه في الصيغة التالية :

$$C = P_d^{\alpha} P_m^{1-\alpha} \qquad (2)$$

حيث α تعبر عن نسبة الدخل المنفق على السلع والخدمات المحلية1-αعن نسبة الدخل المنفق على السلع والخدمات المستوردة.

لذا فإنه يمكن احتساب متوسط دخل الفرد الحقيقي y كما يلي:

$$\begin{aligned} y &= \frac{P_d Q}{N}\frac{1}{C} \\ &= \frac{P_d Q}{N}\frac{1}{P_d^{\alpha} P_m^{1-\alpha}} \\ &= \frac{Q}{N}\left(\frac{P_d}{P_m}\right)^{1-\alpha} \\ &= \frac{Q}{L}\frac{L}{N^*}\frac{N^*}{N}\left(\frac{P_d}{P_m}\right)^{1-\alpha} \end{aligned} \qquad (3)$$

حيث تمثّل $N^*$ قوة العمل وتمثّل L المشتغلون فعلياً.

تبين العلاقة (3) أن متوسط دخل الفرد الحقيقي يتحدد بمتوسط إنتاجية العمل Q/L، ونسبة التشغيل $L/N^*$ ، ونسبة المشاركة $N^*/N$ ، بالإضافة إلى شروط التبادل التجاري $P_d/P_m$

ونسبة الإنفاق على الواردات $1-\alpha$.

ونظراً لتركيز الاهتمام على تحسين مستويات المعيشة أي رفع متوسط دخل الفرد، فإن تحويل المعادلة (3) إلى معدل نمو تأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta q}{q} + (1-\alpha)\frac{\Delta p}{p} + \frac{\Delta l}{l} + \frac{\Delta n^*}{n^*} \quad (4)$$

تفيد العلاقة (4) أن معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد يساوي حاصل جمع معدلات نمو إنتاجية العمل q، ونمو شروط التبادل التجاري p مرجحاً بنسبة الواردات في مجمل الإنفاق $1-\alpha$، ونمو نسبة التوظيف l، ونمو نسبة المشاركة $n^*$. و على هذا المستوى يثار التساؤل حول المتغيرات التي يمكن أن تؤثر فيها السياسة العامة.

تشير العلاقة (4) إلى أن التغيرات في استغلال الموارد (معدلات التوظيف) وشروط التبادل التجاري تؤثران في نمو متوسط دخل الفرد في المدى القصير بالإضافة إلى تغير إنتاجية العمل. وفي المدى الطويل، فإن نمو متوسط دخل الفرد يتحدد بنمو الإنتاجية. هذه المقولة مدعومة بدراسات تجريبية، خصوصاً في الدول الصناعية. وبالرغم من نقص البيانات ذات العلاقة بالدول النامية، فقد وجد أن العلاقة وثيقة بين إنتاجية الصناعات التحويلية ونمو متوسط دخل الفرد.

### محددات إنتاجية العمل

يمكن اعتبار متوسط إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد على أنه متوسط متوسطات إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة. ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$$\frac{Q}{L} \equiv q = \sum_{i=1}^{K}\left(\frac{L_i}{L}\right)\left(\frac{Q_i}{L_i}\right) = \sum_{i=1}^{K}\beta_i q_i \quad (5)$$

حيث K عدد القطاعات، $\beta_i$ نسبة العاملين في القطاع i، $q_i$ إنتاجية العمل في القطاع i .

يمكن تحويل (5) إلى معدل نمو الإنتاجية كما في الصيغة التالية:

$$\frac{\Delta q}{q} = \sum_{i=1}^{K} a_i \frac{\Delta q_i}{q_i} + \sum_{i=1}^{K} a_i \frac{\Delta \beta_i}{\beta_i} \quad (6)$$

حيث $a_i$ نسبة مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي.

تبين المعادلة (5) أن مستوى متوسط الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على هيكل الإنتاج، بينما توضح المعادلة (6) أن معدل نمو الإنتاجية يعتمد على معدل نمو الإنتاجية في كل قطاع حسب وزنه في الاقتصاد، وعلى التغيرات في هيكل العمالة القطاعية. لذلك فإن الإنتاجية ترتفع حينما يتبدل هيكل الإنتاج نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وحيث تتحول أساليب الإنتاج إلى أساليب ذات كفاءة أعلى.

ولكن الواقع يشير إلى أن تبديل هيكل الإنتاج هو عملية بطيئة. وبما أن مساهمة كل قطاع في معدل النمو الإجمالي تعتمد على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التحول نحو القطاعات الأكثر ديناميكية سوف يؤدي إلى فرق ضئيل في البداية في إجمالي النمو.

**الجهود المبذولة لتطوير قطاعات ذات إنتاجية عالية وكذلك إمكانيات نمو مرتفعة لا يجب أن تهمل الميزة النسبية المتوفرة، بل لا بد من إعادة تقييم مجالات التخصص بشكل منتظم بهدف "خلق" ميزة نسبية في القطاعات التي تتسم بمرونة طلب عالية بالنسبة للدخل. وفي ضوء الاهتمام باللحاق بالدول الصناعية، فإن معدل تحسين الكفاءة الإنتاجية يصبح الشاغل الرئيسي لمتخذي القرارات.**

تشير الاعتبارات أعلاه إلى الفوارق المنتظمة بين مستويات الإنتاجية وإمكانيات نموها في القطاعات المختلفة. وبما أن نمو دخل الدول في المدى الطويل يعتمد على إنتاج القطاعات التي تختار التخصص فيها، فإن مستويات المعيشة لن ترتفع طالما كان الإنتاج مركزاً في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، التي لا تتسم بإمكانيات النمو. في ضوء هذه العلاقات، فإنه يمكن فهم دوافع الدول المنتجة للسلع الأولية للتحول نحو التصنيع، وكذلك تحول الدول حديثة التصنيع نحو صناعات تحويلية معقدة.

في ضوء ما تقدم، فإنه يجب التأكيد على أن الجهود المبذولة لتطوير قطاعات ذات إنتاجية عالية وكذلك إمكانيات نمو مرتفعة، كما لا يجب إهمال الميزة النسبية المتوفرة، بل لا بد من إعادة تقييم مجالات التخصص بشكل منتظم، بهدف "خلق" ميزة نسبية في القطاعات التي تتسم بمرونة طلب عالية بالنسبة للدخل. وهنا يثار التساؤل حول دور الدولة في التحول بين القطاعات: هل يترك التحول لعوامل السوق أم لتدخل الدولة من حيث حجم وأنواع الاستثمارات، والتقنيات والمهارات المطلوبة؟

### التكاليف وأهمية رفع الإنتاجية

مهما كان اختيار التخصص الإنتاجي، فإنه لا بد من الحفاظ على مستويات تكاليف تتناسب مع تكاليف منتجين آخرين للبقاء في حلبة المنافسة. ويجب تخفيض التكاليف الحقيقية أو وحدات المدخلات المادية لترتفع مستويات المعيشة. والواقع أنه كلما انخفضت التكاليف بسرعة كلما كانت هناك إمكانية لزيادة أكبر في مستويات المعيشة.

يمكن تخفيض التكاليف الحقيقية بتقليص دخول عوامل الإنتاج بطريقة غير مباشرة) بتخفيض قيمة العملة) أو بتحسين الكفاءة الإنتاجية. والقضية المهمة في هذا المجال هو نجاح الدولة في السوق العالمية بأن تكون منافساً دولياً ليس بتقليص الدخول الحقيقية، ولكن برفعها، أي أن التمييز بين الدول قوية المنافسة وضعيفتها يستند إلى السياسات التي تتبناها الدول لتحقيق المنافسة النسبية: هل السياسات المعنية تستهدف زيادة الإنتاجية أم تخفيض الأجور؟

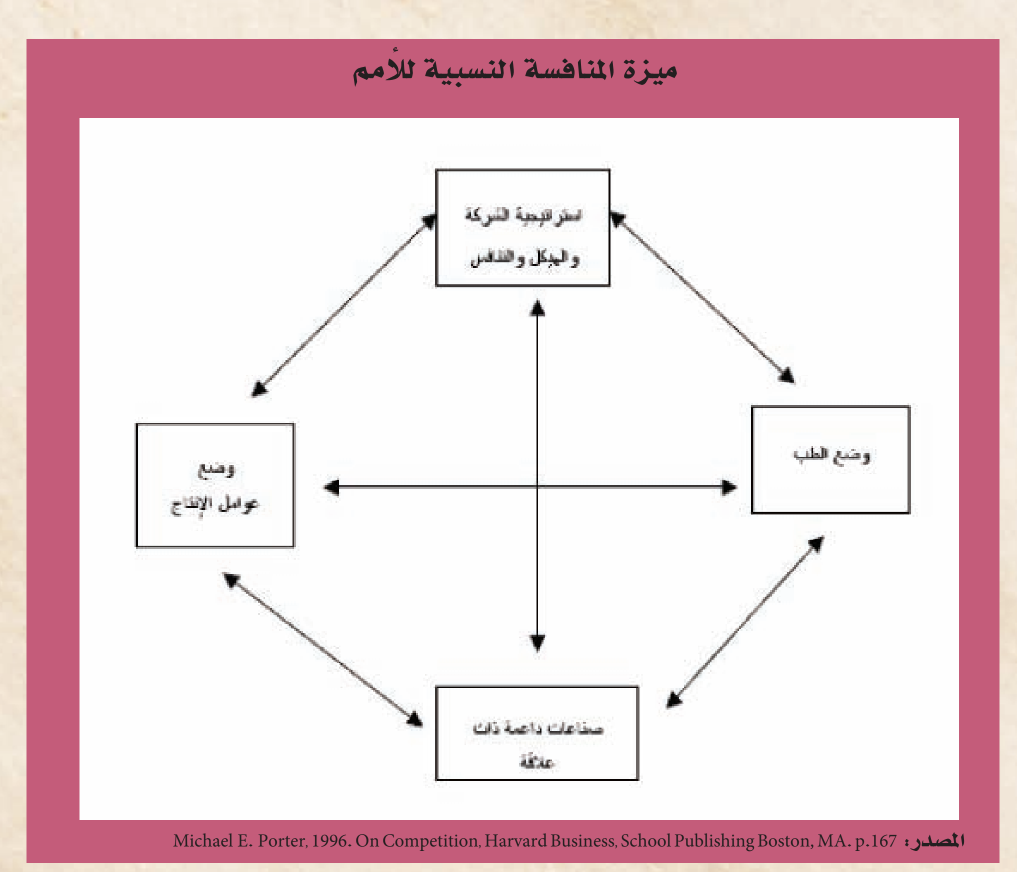
إن رفع مستويات المعيشة وزيادة القدرة التنافسية الدولية يتعلقان بمسألتين هامتين هما: مستوى التكاليف الحقيقية، وانخفاضها مع مرور الوقت. وتتعلق مسألة مستوى تكاليف الإنتاج بالكفاءة الإنتاجية، وتحدد المستويات النسبية للدخول الحقيقية بين الدول، أما مسألة انخفاض التكاليف، فإنها تحدد معدل ارتفاع الدخول الحقيقية.

وفي ضوء الاهتمام باللحاق بالدول الصناعية، فإن معدل تحسين الكفاءة الإنتاجية يصبح الشاغل الرئيسي لمتخذي القرارات. فكفاءة استخدام عوامل الإنتاج أو إنتاجيتها، تعتمد على نوعية العوامل وعلى أسلوب جمعها للعمل معاً في ظل تقنية معروفة. وفي ظل المنافسة الدولية، فإن المنتجات وأساليب الإنتاج تتحسن وتتبدل باستمرار، ويتطلب النجاح في الأسواق العالمية إستفادة الدولة من التطورات الجديدة في مجال الإنتاج.

ونظرا لأهمية الإنتاجية في رفع مستويات المعيشة، فإن محددات نموها تصبح محورية في تحسين المعيشة وفي مسألة المنافسة الدولية. وتشير أدبيات الموضوع إلى أن التقدم التقني يعتبر محورياً في هذا الشأن. كما أن نوعية العمل والاستثمارات في المصانع والأجهزة وقدرة الإدارة على تنفيذ التحسينات التقنية تلعب جميعها دوراً حاسماً في النتيجة النهائية.

### البيئة الوطنية والمنافسة الدولية

أثيرت تساؤلات حول قدرة شركات معينة في دول محددة على الإبداع، والإصرار على تحقيق تحسينات بحثاً عن مصادر ميزة وطنية: لماذا تقدر تلك الشركات على التغلب على العقبات الكثيرة أمام التغيير والإبداع المصاحبين للنجاح؟ يشير البعض إلى أن ذلك يعود إلى أربع سمات عريضة للأمة. هذه السمات فرادى وكنظام تؤلف ماسة الميزة الوطنية التي تمثل "ساحة المنازلة" التي تنشئها، وتديرها الدولة لصناعاتها كما هو مبين في الشكل التالي:



المصدر: Michael E. Porter, 1996. On Competition, Harvard Business, School Publishing Boston, MA. p.167

السمات المؤلفة لهذه الماسة هي:

- أوضاع عوامل الإنتاج: وضع الدولة في مجال عوامل الإنتاج، مثل مهارات العمال والبنية التحتية، والمسائل الأخرى الضرورية للمنافسة في صناعة معينة.
- أوضاع الطلب: طبيعة الطلب المحلي لمنتجات الصناعة أو للخدمات.
- صناعات داعمة وذات علاقة: وجود أو غياب صناعات الموردين في الدولة، وصناعات أخرى ذات علاقة تتسم بالتنافسية الدولية.
- إستراتيجية الشركة، الهيكل والتنافس: الأوضاع في الدولة التي تبين كيفية إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات، وطبيعة التنافس المحلي.

تخلق سمات الماسة البيئية الوطنية التي تنشأ فيها الشركات وتتعلم كيف تتنافس. وكل سمة من سمات الماسة، والماسة كنظام، تؤثر في المكونات الأساسية لتحقيق النجاح في المنافسة الدولية: الموارد والمهارات الضرورية للميزة التنافسية في الصناعة، والمعلومات التي تشكل الفرص أمام الشركات والاتجاهات التي تستخدم فيها المواردها والمهارات، وأهداف أصحاب الشركات والمدراء والأفراد، والأهم من ذلك، الضغوط على الشركات هذه من أجل الاستثمار والإبداع كلها تساهم في تشكيل المنافسة الدولية.

إن البيئة الوطنية التي تسمح وتدعم التراكم السريع للأصول والمهارات المتخصصة هي التي تكسب الشركات ميزة تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما تضع البيئة الوطنية ضغوطًا على الشركات للإبداع والاستثمار، فإنها تكسب ميزة تنافسية وتحسّنها عبر الزمن.

تعتبر بيئة الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً من عناصر البيئة الوطنية ذات العلاقة بالمنافسة الدولية. فالبيئة الاقتصادية تحتل موقعًا محوريًا في مناقشات المنافسة الدولية لأنها تؤثر على طاقة نمو الاقتصاد، وعلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ويمكن تناول مسألة البيئة هذه من بعدين، الأول يتعلق بحالة الاقتصاد إن كانت مستقرة أو غير مستقرة (تضخم، بطالة، عجز في ميزان المدفوعات، عجز في المالية العامة، مديونية مرتفعة). والبعد الآخر يتعلق بحزمة السياسات المختارة والمطبقة. تبدو أهمية مناقشة مسألة البيئة من خلال هذين البعدين عندما يدور الحديث عن آفاق النمو الاقتصادي في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة، لأن السياسات الاقتصادية المناسبة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي قد تتعارض مع السياسات المحفزة للنمو. وبالعكس قد يكون الاقتصاد في حالة استقرار، ولكن السياسات المتبعة لا تدعم النمو.

وفي هذا المجال تشير الأدبيات المفصلة بهذا الموضوع إلى النقاش حول تسلسل الإجراءات والسياسات الناجحة في تحقيق نمو قابل للاستمرار: هل يمكن تحقيق النمو المنشود في ظل عدم استقرار الاقتصاد، أم أن ذلك غير متاح، ويجب إعطاء الأولوية لإعادة الاستقرار الاقتصادي؟

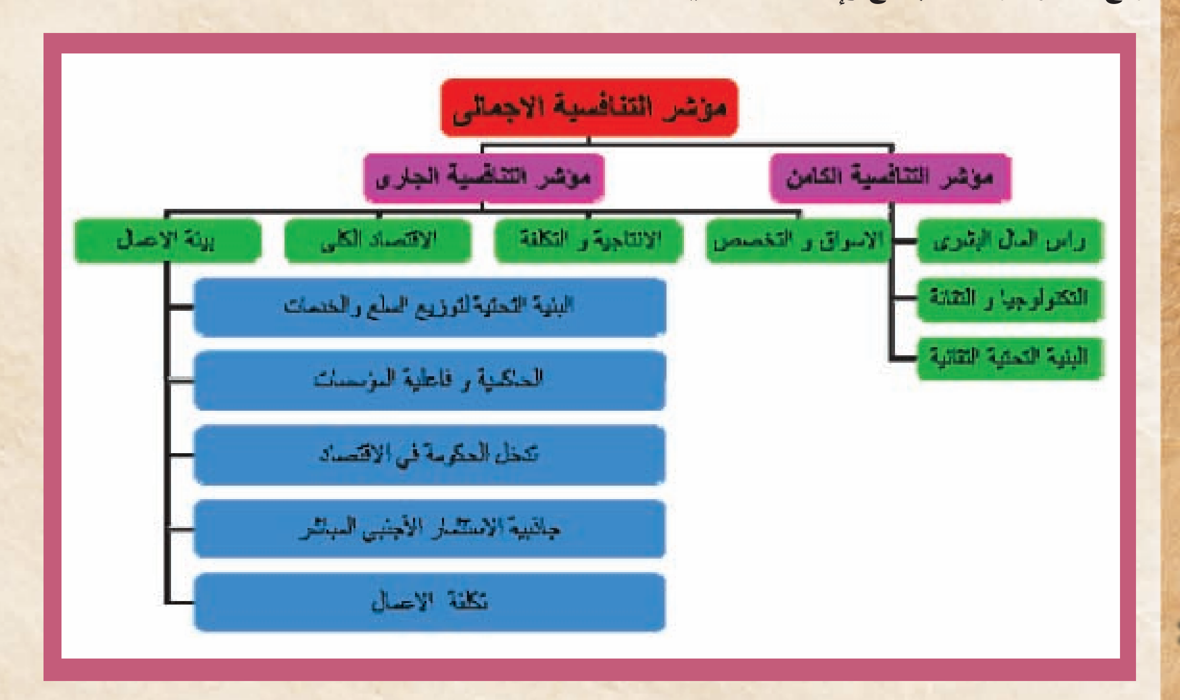
يبدو أن مسألة الاستقرار الاقتصادي أولا مقبولة على نطاق واسع لأن الجهود التي تبذل لتحريك النمو الاقتصادي قبل تحقيق استقراره لا تعطي مردوداً. لذا فإنه لا بد من سياسات إصلاح تستهدف الاستقرار الاقتصادي أولاً، ومن ثم تستهدف معالجة مسألتي النمو في المدى الطويل والمنافسة.

## سادساً: سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية

تواجه الاقتصاديات العربية تحديات كبرى في ظل العولمة والاندماج بالسوق العالمي، وما يعنيه ذلك من ضغوط إقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي العربي ضرورة ملحة لتحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة وخاصة في ما يتعلق بمحاربة البطالة وتقليل معدلات الفقر. و في هذا الإطار، فإن تحسين التنافسية يعتبر أداة جيدة لرفع قدرة الدول العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

كما تمثل زيادة القدرة التنافسية هدفاً وسيطاً لتحقيق هدف أبعد مدى هو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة. ويتبين من المؤشرات العديدة، على اختلافها بين الدول، أن تجسير فجوة الدول العربية في مجال التنافسية، مقارنة بدول العالم، يحتاج إلى شوط كبير وشاق من العمل المتواصل.

وفقًا لتعريف المعهد العربي للتخطيط للتنافسية على أنها "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية"، فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين، هما: مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة. يركز الأول على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها. وتعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر والتي تضمن استدامة هذه القدرات، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف.



مؤشر التنافسية العربية في إصداره الأخير محسوب على أساس متوسط الفترة ما بين عامي 2001 و 2003، وتم استخدام المتوسط الحسابي غير المرجح لحساب المؤشرات الفرعية بعد تنميط كل المتغيرات. المؤشرات الأولية كمية ونوعية وتقاس بوحدات مختلفة فإنها تنمط وفق القاعدة التالية:

$$I_i = \frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}$$

حيث:

$I_i$ = القيمة المنمطة

$X_i$ = قيمة المتغير الخاصة بالدولة المعنية

$X_{min}$ = أدنى قيمة في العينة

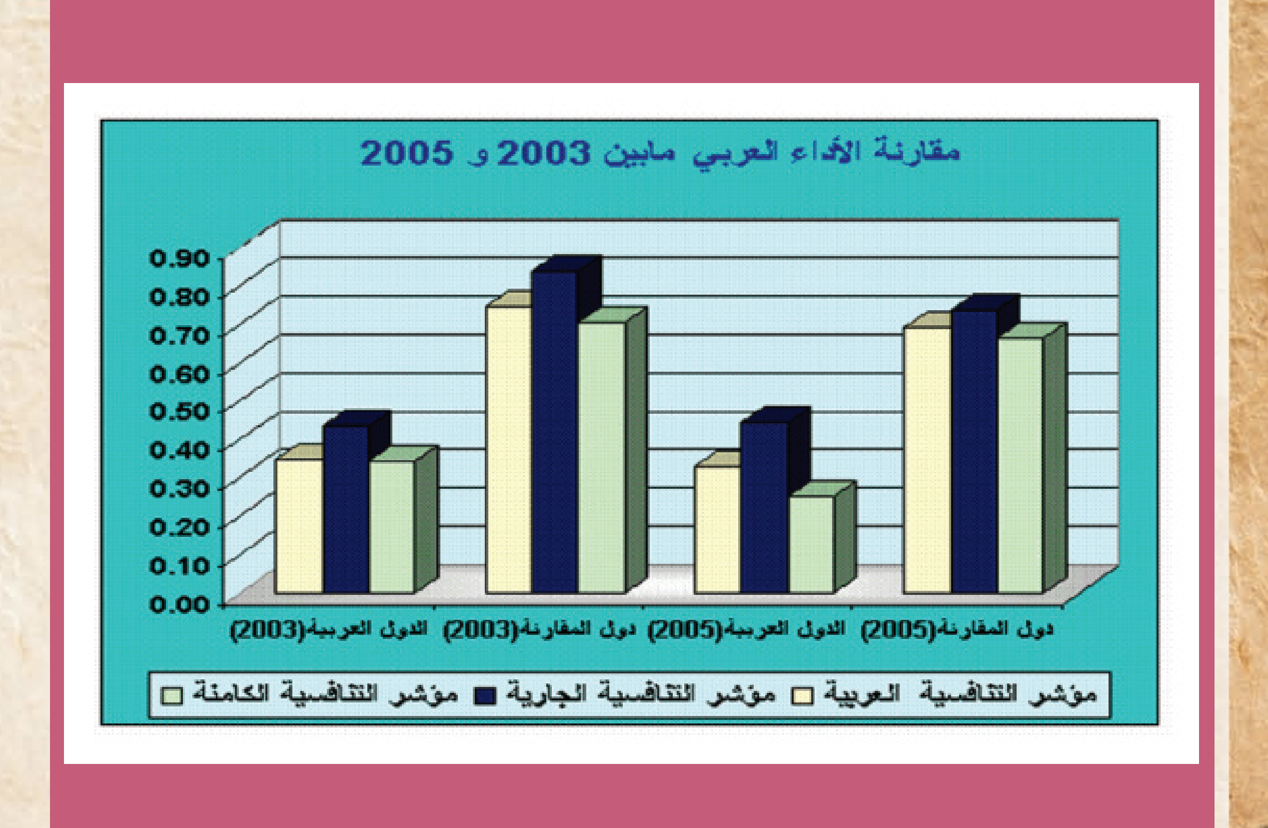
$X_{max}$ = أعلى قيمة في العينة

تم الأخذ بعين الاعتبار عند عملية التنميط اتجاه المتغير في تأثيره على التنافسية، حيث صمم المؤشر بطريقة تشير إلى أن ارتفاع قيمه تعني تحسناً في التنافسية. كما أن كل المؤشرات المنمطة محصورة ما بين الواحد والصفر، حيث يعني الواحد أداء أفضل، كما يعني الصفر أقل أداء ضمن دول العينة.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية العربية الذي شمل 16 دولة عربية توفر لديها الحد الأدنى من البيانات التي لها علاقة مباشرة بحساب المؤشر يختلف عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، حيث أن التقرير العربي يستند في حساباته على مقارنة الدول العربية إلى مجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية. وهذه الدول هي كوريا، وتشيلي والبرتغال، وماليزيا وجنوب أفريقيا.

**نتيجة لتفوق معظم دول المقارنة على الدول العربية في مجال الأداء التنافسي، فإن تقييم فجوة التنافسية العربية بالنسبة لدول المقارنة تصبح من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم سياسات التنافسية العربية وما حققته من نتائج.**

بلغ الأداء العربي على المستوى الإجمالي للتنافسية نصف أداء دول المقارنة، حيث سجل المؤشر العام للتنافسية 0٫36 للدول العربية مقابل 0٫68 لدول المقارنة. وبالرغم من تعديل قائمة دول المقارنة، فإن كوريا لازالت تتصدر الأداء الإجمالي للتنافسية، تليها البرتغال وماليزيا في الترتيب الثاني والثالث على التوالي، واستطاعت دولة الإمارات تحقيق المرتبة الرابعة، بينما احتلت قطر المرتبة الخامسة. ولا زالت الدول الخليجية تتصدر الطليعة العربية نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية.




نتيجة لتفوق معظم دول المقارنة على الدول العربية في مجال الأداء التنافسي، فإن تقييم فجوة التنافسية العربية بالنسبة لدول المقارنة يصبح من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم سياسات التنافسية العربية وما حققته من نتائج. وتعطي هذه الفجوة إشارات لأولويات هذه السياسات في تحسين التنافسية العربية.

من خلال التمعن في متوسط الأداء العربي مقارنة بنظيره في دول المقارنة مقاساً بالمؤشرات الإجمالية، فإن حجم الفجوة العربية يبلغ في الإجمالي حوالي 70% مقارنة بكوريا أو 50% مقارنة بمتوسط دول المقارنة، وتتقلص فجوة التنافسية الجارية قليلاً إلى 53% مقارنة بكوريا (أو 23% بدول المقارنة)، كما أن فجوة بيئة الأعمال هي في نفس مستوى فجوة التنافسية الجارية، ولكن هوة فجوة التنافسية الكامنة تتوسع إلى 73% مقارنة بكوريا أو 42% مقارنة بدول المقارنة.


فجوة التنافسية مع كوريا
0.00
0.20
0.40
0.60
0.80
البنية التحتية التقانية 0.69
الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة 0.53
البنية التحتية الأساسية 0.44
رأس المال البشري 0.29
الحاكمية وفاعلية المؤسسات 0.25
تكلفة الاعمال 0.20
جاذبية الاستثمار 0.17
الانتاجية والتكلفة 0.16
تدخل الحكومة 0.13
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص 0.07
الأداء الاقتصادي 0.07

ومن الملاحظات المباشرة التي يمكن الخروج بها في هذا الشأن، أن أداء الدول العربية مجتمعة هو أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة. ويعكس هذا الواقع أمراً سلبياً نظراً لكون التنافسية الكامنة هي الضامنة لتحقيق النمو واستمراريته ورفع مستوى رفاه المجتمع على المدى الطويل.

كما يمكن الخروج أيضاً بنتيجة مفادها أن الدول العربية تحتاج إلى إعادة نظر في سياسات تدعيم قدرتها التنافسية، بالتركيز على الاستثمار الجيد في مجالات البنية التحتية التقنية والأساسية ورفع العائد على الاستثمار فيها، عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المرافق، واتباع الصيغ الحديثة في التمويل والإنجاز، وكذلك دعم نقل التقانة وتوطينها وكذلك تنمية رأس المال البشري، وخاصة نوعياً من خلال تحسين التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد عليه.

# المراجع العربية


المعهد العربي للتخطيط، (2006)، تقرير التنافسية العربية، الكويت.

المعهد العربي للتخطيط، (2005)، التنافسية تحدي الاقتصادات العربية، الكويت.

المعهد العربي للتخطيط، (2001)، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، الكويت.

بلقاسم العباس، (2008)، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، سلسلة جسر التنمية، العدد 75، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

علي توفيق الصادق، (1999)، المنافسة في ظل العولمة : القضايا والمضامين؛ الفصل الثاني من سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، صندوق النقد العربي، أبوظبي.


# المراجع الأجنبية


Michael E. Porter, (1996), On Competition, Harvard Business, School Publishing Boston, MA. p.167.

# قائمة إصدارات (( جسر التنمية ))

| العنوان | المؤلف | رقم العدد |
|---|---|---|
| مفهوم التنمية | د. محمد عدنان وديع | الاول |
| مؤشرات التنمية | د. محمد عدنان وديع | الثاني |
| السياسات الصناعية | د. أحمد الكواز | الثالث |
| الفقر: مؤشرات القياس والسياسات | د. علي عبدالقادر علي | الرابع |
| الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها | أ. صالح العصفور | الخامس |
| استهداف التضخم والسياسة النقدية | د. ناجي التوني | السادس |
| طرق المعاينة | أ. حسن الحاج | السابع |
| مؤشرات الارقام القياسية | د. مصطفى بابكر | الثامن |
| تنمية المشاريع الصغيرة | أ. حسّان خضر | التاسع |
| جداول المخلات المخرجات | د. أحمد الكواز | العاشر |
| نظام الحسابات القومية | د. أحمد الكواز | الحادي عشر |
| ادارة المشاريع | أ. جمال حامد | الثاني عشر |
| الاصلاح الضريبي | د. ناجي التوني | الثالث عشر |
| أساليب التنبؤ | أ. جمال حامد | الرابع عشر |
| الادوات المالية | د. رياض دهال | الخامس عشر |
| مؤشرات سوق العمل | أ. حسن الحاج | السادس عشر |
| الإصلاح المصرفي | د. ناجي التوني | السابع عشر |
| خصخصة البنى التحتية | أ. حسّان خضر | الثامن عشر |
| الارقام القياسية | أ. صالح العصفور | التاسع عشر |
| التحليل الكمي | أ. جمال حامد | العشرون |
| السياسات الزراعية | أ. صالح العصفور | الواحد والعشرون |
| اقتصاديات الصحة | د. علي عبدالقادر علي | الثاني والعشرون |
| سياسات أسعار الصرف | د. بلقاسم العباس | الثالث والعشرون |
| القدرة التنافسية وقياسها | د. محمد عدنان وديع | الرابع والعشرون |
| السياسات البيئية | د. مصطفى بابكر | الخامس والعشرون |
| اقتصاديات البيئة | أ. حسن الحاج | السادس والعشرون |
| تحليل الاسواق المالية | أ. حسّان خضر | السابع والعشرون |
| سياسات التنظيم والمنافسة | د. مصطفى بابكر | الثامن والعشرون |
| الازمات المالية | د. ناجي التوني | التاسع والعشرون |
| إدارة الديون الخارجية | د. بلقاسم العباس | الثلاثون |
| التصحيح الهيكلي | د. بلقاسم العباس | الواحد والثلاثون |
| نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T | د. أمل البشبيشي | الثاني والثلاثون |
| الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف | أ. حسّان خضر | الثالث والثلاثون |
| محددات الاستثمار الاجنبي المباشر | د. علي عبدالقادر علي | الرابع والثلاثون |
| نمذجة التوازن العام | د. مصطفى بابكر | الخامس الثلاثون |
| النظام الجديد للتجارة العالمية | د. أحمد الكواز | السادس الثلاثون |
| منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها | د. عادل محمد خليل | السابع والثلاثون |
| منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات | د. عادل محمد خليل | الثامن والثلاثون |
| منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل | د. عادل محمد خليل | التاسع والثلاثون |
| النمذجة الاقتصادية الكلية | د. بلقاسم العباس | الاربعون |
| تقييم المشروعات الصناعية | د. أحمد الكواز | الواحد الاربعون |
| مؤسسات والتنمية | د. عماد الامام | الثاني الاربعون |
| التقييم البيئي للمشاريع | أ. صالح العصفور | الثالث الاربعون |
| مؤشرات الجدارة الإئتمانية | د. ناجي التوني | الرابع الاربعون |

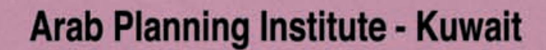
| | | |
|---|---|---|
| الدمج المصرفي | أ. حسّان خضر | الخامس الأربعون |
| اتخاذ القرارات | أ. جمال حامد | السادس الاربعون |
| الإرتباط والانحدار البسيط | أ. صالح العصفور | السابع الإربعون |
| ادوات المصرف الإسلامي | أ. حسن الحاج | الثامن الإربعون |
| البيئة والتجارة والتنافسية | د. مصطفى بابكر | التاسع الاربعون |
| الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات | د. مصطفى بابكر | الخمسون |
| الاقتصاد القياسي | د. بلقاسم العباس | الواحد والخمسون |
| التصنيف التجاري | أ. حسّان خضر | الثاني والخمسون |
| أساليب التفاوض التجاري الدولي | أ. صالح العصفور | الثالث والخمسون |
| مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها | د. أحمد الكواز | الرابع والخمسون |
| منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج | د. أحمد طلفاح | الخامس والخمسون |
| تحليل الاداء التنموي | د. علي عبد القادر علي | السادس والخمسون |
| أسواق النفط العالمية | أ. حسّان خضر | السابع والخمسون |
| تحليل البطالة | د. بلقاسم العباس | الثامن والخمسون |
| المحاسبة القومية الخضراء | د. احمد الكواز | التاسع والخمسون |
| مؤشرات قياس المؤسسات | د. علي عبدالقادر علي | الستون |
| الإنتاجية وقياسها | د. مصطفى بابكر | الواحد والستون |
| نوعية المؤسسات والاداء التنموي | د. علي عبدالقادر علي | الثاني والستون |
| عجز الموازنة: المشكلات والحلول | د. حسن الحاج | الثالث والستون |
| تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي | د. علي عبد القادر علي | الرابع والستون |
| حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية | د. رياض بن جليلي | الخامس والستون |
| مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي | د. علي عبدالقادر علي | السادس والستون |
| اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات | أ. عادل عبدالعظيم | السابع والستون |
| اقتصاديات التعليم | د. عدنان وديع | الثامن والستون |
| إخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة | د. أحمد الكواز | التاسع والستون |
| مؤشرات قياس الفساد الإداري | د. علي عبدالقادر علي | السبعون |
| السياسات التنموية | د. أحمد الكواز | الواحد والسبعون |
| تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية | د. رياض بن جليلي | الثاني والسبعون |
| التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي | د. احمد الكواز | الثالث والسبعون |
| قياس التحوّل الهيكلي | أ. ربيع نصر | الرابع والسبعون |
| المؤشرات المركبة | د. بلقاسم العباس | الخامس والسبعون |
| التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي | د. علي عبدالقادر علي | السادس والسبعون |
| برامج الإصلاح المؤسسي | د. رياض بن جليلي | السابع والسبعون |
| المساعدات الخارجية من أجل التنمية | د. بلقاسم العباس | الثامن والسبعون |
| قياس معدلات العائد على التعليم | د. علي عبدالقادر علي | التاسع والسبعون |
| خصائص أسواق الاسهم العربية | د.إبراهيم اونور | الثمانون |
| التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي | د.أحمد الكواز | الواحد والثمانون |
| النمو الاقتصادي المحابي للفقراء | د.علي عبدالقادر علي | الثاني والثمانون |
| **سياسات تطوير القدرة التنافسية** | **د. رياض بن جليلي** | **الثالث والثمانون** |
| **العدد المقبل** | | |
| **عرض العمل والسياسات الاقتصادية** | **د. وشاح رزاق** | **الرابع والثمانون** |

**للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:**

**http://www.arab-api.org/develop_1.htm**








P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

المعهـد العربـي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org